النهار ٢٧-٠٧-٢٠٢٠

هل فات أوان قطع حساب موازنة ١٩٩٧؟

بيضون لـ"النهار": انعدمت منفعته وبقي الإبراء مستحيلاً!

سلوى بعلبكي

بعد طول انتظار، أصدر ديوان المحاسبة تقريره حول قطع حساب موازنة ١٩٩٧ وأحيل على مجلس النواب. وترافق صدور التقرير مع أخبار ومبالغات عن إنفاق بمليارات الدولارات من دون أن تتوافر له اعتمادات في الموازنة، وأُطلِقت مواقف وتعليقات وتوقعات متسرعة تتجاوز حدود حقيقة هذا "الإنجاز" وأهميته، فبدا للبعض كأنه انتهى إلى الإجابة عن الأسئلة والشكوك المتعلقة بالإنفاق الذي أدى إلى انهيار المالية العامة، وحسم مسألة "الإبراء المستحيل"، أو قدَّم الأدلة الكافية للإطاحة بـ"رؤوس كبيرة". أما المنتظر من ديوان المحاسبة، بنتيجة تدقيق حسابات ٢٠١٧، فلا يعدو كونه قد تحقق: أولاً، من صحة معالجة ميزان الدخول الذي أعاق انتظام حسابات المالية العامة واكتمالها منذ ١٩٨٠ حتى اليوم، وبعدها تحديد النتيجة الصحيحة لقطع حساب موازنة ١٩٩٧ بغضّ النظر عن الملاحظات حوله بعد انتفاء جدواها.

فهل يمكن أن يكون تقرير ديوان المحاسبة قد انطوى فعلاً على موقف حاسم من سلامة معالجة الحسابات القديمة وانطباق استعمال الأموال العمومية وإدارتها على القوانين، ومن براءة أو إشغال ذمة المعنيين بهذه الإدارة والاستعمال، وإصدار بيانات المطابقة التي يمكن أن يستند إليها مجلس النواب لإعادة النظر بقانون قطع حساب موازنة ٢٠١٧، الصادر بالرقم ١٠٨ تاريخ ١٩٩٩/٧/٢٣، "مع الأخذ في الاعتبار التعديلات التي قد يقرّها ديوان المحاسبة لاحقاً في حال وجودها."

يختصر المدير العام السابق للاستثمار في وزارة الطاقة والمياه، والخبير في شؤون الإدارة المالية والموازنة العامة والرقابة على حساباتها في ديوان المحاسبة سابقاً غسان بيضون، كل هذه التساؤلات بقوله لـ"النهار" إن التقرير "انعدمت منفعته وبقي الإبراء مستحيلا". وبالتفصيل يوضح ان أهمية قطع حساب موازنة ١٩٩٧ ترتبط بإمكان انتفاع السلطة التشريعية من نتائج رقابة ديوان المحاسبة وملاحظاته عليه، لو أنه ورد مكتملاً وشاملاً ومدققاً في موعده، بحيث كانت السلطة لتبني موقفها من مشروع موازنة ١٩٩٩، المعروض عليها معه، ومن جهة أخرى، بدقة وصحة أرقامه، المفترض أن تتوازن معها الوضعية المالية للخزينة بما لها وعليها بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١.

ويستند إلى المادة ٦٥ من قانون موازنة ٢٠١٧، رقم ٦٦ المنشور بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧، ليوضح أنها أوجبت على الحكومة، و"على سبيل الاستثناء ولضرورات الانتظام المالي... إنجاز جميع الحسابات المالية المدققة منذ ١٩٩٣ وحتى سنة ٢٠١٥ ضمناً خلال فترة لا تتعدى السنة من تاريخ نفاذ هذا القانون، وإحالة مشاريع قوانين قطع الحساب عن السنوات التي لم تقرّ فيها على مجلس النواب، عملاً بالأصول الدستورية والقانونية المرعية." وتاليا يعتبر بيضون "ان انتفاع السلطة التشريعية من قطع حساب ٢٠١٧، يكون قد فات أوانه اليوم لتأخر وروده إليها مع ملاحظات ديوان المحاسبة عليه ضمن المهل ووفق الأصول القانونية والدستورية، والتي كان يفترض، لو أنها وردت في الوقت المحدد، أن تساهم في توفير رأي موضوعي ومبرر حول دقة نتيجة تنفيذ موازنة ٢٠١٧، وبالحكم على جدية تقديرات مشروع موازنة العام ٢٠١٩، وتحديد قيمة عجز الموازنات المتراكم حتى نهاية تلك السنة، وكذلك من حقيقة قيمة وهيكلية الدين العام المترتب بالمقابل بمختلف صيغه وأشكاله ومصادره وعملاته وتطوراته واستحقاقاته، هذا فضلاً عن أن قطع حساب ١٩٩٧ لم تشمله المادة ٦٥ المذكورة كونه سبق وأقرّ بموجب القانون رقم ١٩٩٩/١٠٨، لا سيما أن أعمال الفريق الخاص برئاسة مدير المال العام لإعادة تكوين وتصحيح وتدقيق الحسابات المالية العائدة للسنوات السابقة اعتباراً من ١٩٩٣، استغرقت ٧ سنوات لتنتهي خلال العام ٢٠١٨ من دون تطبيق الآلية المذكورة المنصوص عليها في القانون، ومن دون إنجاز حسابات السنوات من ١٩٩٣ ولغاية ١٩٩٦ ضمناً، وإلى اقتراح استصدار قانون جديد يعفي من اعداد حسابات هذه الفترة، وإلى بقاء موضوع "ميزان الدخول" الذي توصل إليه هذا الفريق من دون تطبيق الآلية معلّقا". هذا الأمر استدعى من بيضون طرح تساؤلات حول موقف ديوان المحاسبة من المنهجية المعتمدة من هذا الفريق ونتائج تطبيقها، و"ما إذا كان يمكن تجاوزها والأخذ بها على مسؤولية وزارة المال، أم أنها تستدعي نقاشاً، إن لم نقل جدلاً، في الهيئة العامة لمجلس النواب خلال مناقشة تقرير ديوان المحاسبة حول قطع حساب موازنة ١٩٩٧، وما إذا كانت مناقشة التقرير ستكون مناسبة لإعادة طرح مسألة التجاوزات والمخالفات الدستورية والقانونية الجسيمة الحاصلة في الإنفاق خلال السنوات السابقة؟". فهذه التجاوزات والمخالفات والتقصير وفق بيضون "ساهمت في استمرار الغموض حول حقيقة أوضاع المالية العامة التي انتهت إلى تراكم وتفاقم عجز الخزينة ومديونية الدولة وإلى الانهيار المالي الذي وصلت إليه نتيجة الفوضى المالية التي استمرت اعتباراً من العام ١٩٨٠ وتخللها إنفاق غير دستوري في غياب الموازنات من ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٦، وصولاً إلى العام ٢٠١٧ عندما صدر قانون موازنتها في تعبير واضح عن النجاح في إعادة الانتظام إلى المالية العامة، حيث تكشفت مصائب الأوضاع المالية للدولة ودخلت البلاد في طور الانهيار بمختلف أشكاله."

مخاطر مخالفة أحكام الدستور على المال العام تزداد مع عدم الالتزام في إنفاقه بالأصول وفقاً لأحكام قانون المحاسبة العمومية، وعدم ممارسة ديوان المحاسبة رقابته عليها في الوقت المناسب. ووفق ما يقول بيضون "ترتبط درجة هذه المخاطر كما هي الحال في شؤون المال الخاص بمدى فعالية الضوابط التي توضع، عندما تنفصل ملكية المال عن إدارته والتصرف به، ليتم الالتزام بها فتحكم تداوله والتصرف به لحفظه وحمايته من أي ضرر يمكن أن يلحق به، وينتهي تطبيقها إلى تقديم حساب يلخص نتائج تلك الإدارة وذلك التصرف، فكيف عندما يكون المال عاماً تعود ملكيته للشعب الذي انتخب نواباً انتدبوا وزيراً للمال يديره عنهم ولمصلحتهم؟."

بيضون الذي دق ناقوس الخطر على خلفية الفوضى والعبث المالي في ظل غياب الرقابة مدى ٤٠ عاماً، إذ تفاقمت خلالها مديونية الدولة واستمر التمادي في مخالفة القوانين، (لا فرق أكان ذلك عن سوء أو حسن نية، طالما أنه أدى إلى هذا الانهيار المالي الكبير والخطير وإلى تعليق الدولة الإيفاء بالتزاماتها)، سأل عن "جدوى تحديد نتائج تنفيذ موازنة كل سنة من السنوات الماضية على حدة، طالما أن هذا العجز انعكس حكماً في مديونية الدولة، خصوصا أن فرق وزارة المال أنجزت ما تمكنت من إنجازه من الحسابات، ولكن بحدود ما توافر من مستندات وما أجري من تصحيحات بنتيجة التدقيق، والتي تفاوت اكتمالها ودقتها مع السنوات بموازاة العودة تدريجاً إلى الانتظام الذي يفترض أن يكون وصل إلى مستوى معقول نتيجة ما اكتُشف من أخطاء أدت إلى تصويب تطبيق النظم المحاسبية وأداء الموظفين المعنيين به إلى حد يقل معه احتمال وقوع الأخطاء إلى مستوى معقول."

أما الإجراء الأهم والأشد إلحاحاً برأي بيضون فهو أن تشمل مهمة التدقيق الجنائي الموعود، على سبيل المثال لا الحصر:

-"مصرف لبنان: كلفة الهندسات المالية، ومدى انطباقها على القانون، ومسؤوليته عن عدم لحظ أهمية المبالغ التي تم تحويلها إلى الخارج اعتباراً من العام ٢٠١٦، وآلية اصدار سندات الخزينة والأوروبوندز، وتحديد الفوائد واحتساب قيمة المبالغ المسجلة على حساب الخزينة من خدمة الدين العام والنتائج المالية السنوية المتراكمة للمصرف، وتحليل مكونات هذه النتائج وتحديد قيمة موجوداته والتزاماته المادية والمالية على اختلافها.

-وزارة المال: التحقق من علاقة عجز الموازنة العامة المتراكم، بعد إضافة سلف الخزينة "الممنوحة" وغير القابلة للاسترداد، بقيمة الدين العام الحالي مضافاً إليه كلفة خدمته، وكذلك التحقق من المبالغ المصروفة على محروقات "كهرباء لبنان" ومشاريعها.

-كهرباء لبنان: كمية الطاقة المنتجة والهدر وقيمة الإصدارات والمبالغ المحصلة وغير المحصلة بعد من مبيع الطاقة، إضافة الى المحاسبة مع البواخر ومقدمي الخدمات وكلفة عقودها وتمديدها المتكرر، وشراء قطع الغيار بالتراضي من "وكيل الشركة الصانعة"، والمبالغ المدفوعة على عقود التشغيل والصيانة بالتراضي وعلى الاستشاريين واليد العاملة، والتحقق من قيمة الأصول التي تملكها المؤسسة وإدراجها في ميزانيتها، ومن حقيقة أوضاعها المالية وخسائرها وإضافة "سلفات الخزينة الممنوحة لها" خلافاً للقانون وغير القابلة للاسترداد إلى عجز الموازنة العامة المتراكم.

-وزارة الطاقة: التحقيق في أسباب ونتائج وكلفة الفشل في تنفيذ خطة الكهرباء، وخصوصا في إنشاء معامل الإنتاج في دير عمار والزوق والجية، وما ترتب عنها من خلافات ودعاوى تحكيم.

-وزارة الاتصالات: عقود التشغيل مع شركتي الخليوي وتنفيذها ونتائجها المالية وشراء المباني وكلفة التوظيف فيها."

ولا ينسى بيضون الاشارة الى الوزارات والهيئات المعنية بشؤون النفايات وتدقيق تكاليفها.